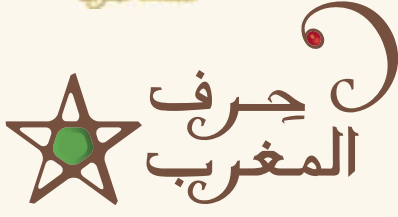




نشرة إخبارية



كتابة الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلفة بالصناعة التقليدية

العدد الأول

الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية واجهة متميزة للنهوض بالقطاع



افتتاحية

إطلاق نشرة لتعزيز التواصل

مرحبا بكم في هذه النشرة لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والتي أحدثت من أجل اطلاعكم على أهم المنجزات والمستجدات الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية. وتعتبر هذه المبادرة من الدعامات المعتمدة من طرف الوزارة في إطار تنفيذ "رؤية 2015" في شطرها الخاص بتعزيز التواصل مع الفاعلين في القطاع وخصوصا المقاولات والحرفيين والصناع. وستشكل هذه النشرة حلقة وصل مهمة من شأنها بالبرنامج وتمحسين تنافسية منتجات وخدمات الصناعة التقليدية، والرفع من القدرة الإنتاجية للقطاع وبالتالي إحداث مناصب شغل إضافية. وستضرب لكم هذه النشرة الخارجية موعدا لتقديم الجهود المبذولة لتأهيل وتطوير القطاع وتمكين الحرفيين والصناع التقليديين من الاستفادة من جميع المشاريع المسطرة ضمن البرنامج الإطار الرامي لتنمية القطاع والتي تتمحور بالأساس حول مجموعة من التدابير تهتم الجانب التنظيمي والمؤسستي ونمط الإنتاج والتسيير وتعزيز البنيات التحتية خاصة منها فضاءات الإنتاج والبيع ودعم منظومة وبرامج التكوين وإنعاش التسويق وتأهيل المؤسسات المهنية.

نظم الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية تحت شعار "حرف المغرب، فن وابداع". وقد شكّلت هذه التظاهرة الوطنية واحدة من أهم الواجهات الثقافية والتجارية للصناعة التقليدية ببلدنا، بحيث ساهمت من خلال تنظيم أزيد من 60 تظاهرة و25 معرضا جهويا ووطنيا في مختلف مدن المملكة، في إنعاش القطاع على المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. ويدخل تنظيم هذا الأسبوع في إطار البرنامج المسطر من طرف كتابة الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلفة بالصناعة التقليدية، والرامي إلى النهوض بهذا القطاع وتطويره والحفاظ على طابعه التراثي والثقافي.

ص 4-5-6

شؤون قانونية

أهم مقتضيات قانون النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية بعد التعديل

ص 7



أوراش هيكلية

عقد اتفاقية مع الأبنك لتمكين الصناع التقليديين من الاستفادة من تمويلات بنكية تحفيزية

ص 8

المستجدات

تدشين قرية للصناع التقليديين بجرادة



وضمن التكوين المستمر للصناع، إلى جانب خلق فضاء مندمج للإنتاج والعرض والتسويق. وتضم هذه القرية، التي يستفيد منها نحو 275 شخصا ما بين صناع تقليديين ومنخرطين في جمعيات وتعاونيات مهنية ومتدربين، 34 محلا مهنيا وقاعة لعرض المنتوجات وجناحا إداريا وقاعة للمعلومات ومركزا للتدرج المهني والتكوين المستمر للصناع وأربع ورشات للحجارة والحداة، إلى جانب مرافق أخرى.

أشرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، سنة 2010 بمدينة جرادة على تدشين قرية للصناع التقليديين تم تشييدها، بغلاف مالي بلغ 16,33 مليون درهم، على مساحة 4560 مترا مربعا، من بينها 3930 مترا مربعا مغطاة. ويندرج إحداث هذه القرية في إطار الجهود الرامية إلى تحسين ظروف عمل الصناع التقليديين ورفع من دخلهم وإنقاذ بعض الحرف المهددة بالانقراض وخلق فضاء ملائم لتكوين الشباب في الحرف التي تتميز بها المنطقة الشرقية



اقتراح مشروع قانون جديد ينظم مزاولة الانشطة الحرفية



بعد مصادقة مجلس الوزراء على مشروع قانون يتعلق بتنظيم مزاولة الأنشطة الحرفية أحيل هذا الأخير على البرلمان للدرس و المصادقة. وتتمحور مضامين هذا المشروع، التي تمت صياغته في إطار مقارنة تشاركية بين مختلف الفاعلين المعنيين، حول مجموعة من التدابير تهم على الخصوص تعريف "الصناعة التقليدية"، بصنفيها الإنتاجي والخدمي، و"الصانع" و"الصانع المعلم" و"مقولة الصناعة التقليدية". كما تتضمن مقتضياته شروط مزاولة الأنشطة الصناعة التقليدية بالنسبة للأشخاص الذاتيين والمعنويين من خلال إجبارية الحصول على الصفة والتقييد بسجل الصناع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية.

المستجدات ص 2-3

- تدشين قرية للصناع التقليديين بجرادة
- اقتراح مشروع قانون جديد ينظم مزاولة الانشطة الحرفية
- تنظيم المعرض الوطني الأول للزربية المغربية
- تدشين قرية للصناع التقليديين بجماعة الرواضي

مع الحدث ص 4-5-6

- الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية
- واجهة متميزة للنهوض بالقطاع

شؤون قانونية ص 7

- قانون النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية بعد التعديل
- القانون المتعلق بإحداث وتنظيم الجائزة الوطنية لأمهر الصناع

أوراش هيكلية ص 8

- عقدا اتفاقية مع الأبنك لتمكين الصناع التقليديين من الاستفادة من تمويلات بنكية تحفيزية

تنظيم المعرض الوطني الأول للزربية المغربية



بادرت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية في أواخر سنة 2010 بتنظيم المعرض الوطني الأول للزربية المغربية و الذي شارك فيه أكثر من 50 عارضا على مساحة تقدر بأكثر من 4500 متر مربع تضمنت، بالإضافة إلى أروقة العرض، فضاءات تربية وثقافية وعلمية خصصت لعرض ومناقشة مختلف المواضيع ذات الصلة بالزربية المغربية. وقد تم خلال هذا المعرض، الإعلان عن تفعيل مخطط جديد، حُصِّصَ له غلاف مالي بقيمة 126 مليون درهم، من أجل تأهيل هذا القطاع سواء على مستوى الإنتاج أو الموارد البشرية أو الترويج للمنتجات. ومن الأهداف المتبعة في إطار هذا المخطط، نذكر بالخصوص إمكانية خلق 11 ألف منصب شغل جديد وإحداث مركز لتكوين الموارد البشرية و وضع برنامج ترويجي داخل السوق الداخلية عن طريق تنظيم مجموعة من المعارض على الصعيد الوطني، وكذا تنظيم الفاعلين في القطاع في شكل تعاونيات.

تدشين قرية للصناع التقليديين بجماعة الرواضي

تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، خلال سنة 2010 بتدشين قرية للصناع التقليديين بالجماعة القروية الرواضي بإقليم الحسيمة، تم تشييدها على مساحة مغطاة تبلغ 800 مترا مربعا بغلاف مالي يصل إلى 5,7 مليون درهم. وستساهم هذه القرية، التي تتضمن 32 ورشة حرفية وقاعتين للعرض وقاعتين للأنشطة النسوية وقاعتين للتكوين المهني ومقصفا ومطعما وفضاءات أخرى، في تعزيز البنيات التحتية الجماعية الخاصة بالإنتاج والعرض، وتلبية حاجيات الصناع التقليديين من حيث مقرات العمل الملائمة وتحسين جودة منتوجات الصناعة التقليدية بالإقليم. وتشكل هذه القرية، التي استفاد منها 47 صانعا تقليديا وسبع تعاونيات محلية، فضاءً للتكوين وتطوير الكفاءات في حرف الصناعة التقليدية، وتنظيم دروس لحو الأمية لفائدة المستفيدين.



طُبعت 1500 نسخة
من هذه النشرة

وكالة التواصل
كليم أورو من مروج

المعد الأول

نشرة إخبارية
كتابة الدولة لدى وزير السياحة
و الصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة
التقليدية



المملكة المغربية

مع الحدث

الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية واجهة متميزة للنهوض بالقطاع

شكّل الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية، الذي تم تنظيمه من 8 إلى 18 شتنبر 2011 تحت شعار "حرف المغرب، فن وابداع"، واحدة من أهم الواجهات الثقافية والتجارية للصناعة التقليدية ببلدنا والتي تساهم، من خلال مجموعة من المعارض المنظمة في مختلف مدن المملكة، في إنعاش القطاع على المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

يدخل تنظيم الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية في إطار البرنامج المسطر من طرف كتابة الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلفة بالصناعة التقليدية، والرامي إلى النهوض بهذا القطاع و تعزيزه كقطاع اقتصادي واجتماعي قائم بذاته، دون التخلي عن طابعه التراثي والثقافي. وقد تضمن المعرض نشاطات متنوعة، شملت مختلف الحرف والصناعات التقليدية التي تبرز مواهب وإبداعات الصناع المغربي وتشجع الشباب على ولوج مختلف شُعَبِهَا. كما تميزت هذه التظاهرة بمحطات بارزة تشمل المعرض الوطني للخزف ومعارض لأكبر الحرفيين والصناع الشباب وتدشينات لمرافق جديدة للإنتاج وتوزيع المعدات وتنظيم محاضرات وحلقات دراسية ومعارض جهوية وأيام الأبواب المفتوحة وتسليم الجائزة الوطنية لأمهر الصناع.

وقد تم بمناسبة هذا الأسبوع الوطني تكريم قطاعات الديكور والتأثيث والألبسة والهندسة المعمارية والمنتجات الطبيعية وذلك عبر تنظيم عدة معارض وطنية جهوية وعروض لمنتجات تقليدية. هذا وقد تمت كذلك برمجة لقاءات تواصلية مع الصناع التقليديين بمختلف المدن، أشرفت على تنظيمها كل من مندوبيات الجهة لوزارة للوزارة وغرف الصناعة التقليدية، لمناقشة الأوراش الاستراتيجية التي تهتم القطاع. كما نُظِّم خلال هذا الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية حفل تسليم شواهد التكوين للصناع التقليديين المستفيدين من دورات التكوين المستمر المندرجة ضمن نشاط محو الأمية الوظيفي والتكوين المهني للبرنامج الأمريكي لتحدي الألفية.

هذا وقد سعى الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية، الذي شمل عشرات التظاهرات من معارض وندوات وملتقيات ومسابقات، فضلا عن تدشين عدة مشاريع جديدة والاحتفاء بمواهب وإبداعات الصناع التقليدي المغربي، إلى إبراز مقومات وجودة



التي ميزت هذا الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية نذكر بالخصوص تنظيم مسابقة لأمهر الصناعات والصناع التقليديين ممن أبدعوا في فروع الديكور والمجوهرات والأثاث والألبسة والإكسسوارات على المستوى الوطني. وتم الإعلان كذلك على عدة مبادرات مهيكلة للقطاع تهتم بالخصوص التوقيع على اتفاقية مع البنوك لتمويل مشاريع الصناع والحرفيين، كما تم تنظيم قافلة، تحت شعار "توفير وسائل النجاح للصناع التقليديين"، قدمت من خلالها المؤسسات البنكية عروض التمويل لفائدة الصناع التقليديين في جميع المعارض الجهوية.

الصناعة التقليدية محليا وجهويا وذلك لتقديم هذا القطاع الواعد ببلادنا في أبهى صورة وإلى التعريف بالتطورات التي حققها والرامية إلى الحفاظ على مختلف حرفه. وتمكن الفاعلين خلال هذه التظاهرة من إنعاش منتجاتهم عبر عرض آخر إبداعاتهم، للاستفادة بالخصوص من منافذ داخلية جديدة لتسويق المعروضات. وعرفت الصناعة التقليدية رواجاً كبيراً خلال هذه الأيام، عن طريق استمتاع الزوار بالإبداعات الفريدة التي قدمت خلال المعارض الجهوية وأيام الأبواب المفتوحة والندوات والعروض وزيارة الأوراش والمقاولات، ومن بين أهم المبادرات



استفادة 1.238 صانعا و صانعة من دورات التكوين المستمر

والسلامة والتسويق. ويهدف برنامج تحدي الالفية إلى تكوين 15.000 صانع وصانعة في حرف النجارة الفنية والحداثة الفنية والمصنوعات الجلدية والخزف والفخار والنسيج التقليدي والزراحي. كما تهدف هذه العملية، المدرجة في إطار "رؤية 2015" الخاصة بالقطاع، إلى تمكين الصناع التقليديين من اكتساب المهارات التقنية والتدريبية اللازمة لتحسين إنتاجهم وجودة منتجاتهم.

صانع تقليدي ضمنهم 142 صانعة تقليدية. وقد تم منذ انطلاق هذا البرنامج التكويني، خلال أبريل 2011، تنظيم أكثر من 122 دورة تكوينية بتسع مراكز للتكوين المهني التابعة لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية. تمكن حوالي 1238 صانع تقليدي، ضمنهم 367 صانعة تقليدية، من الاستفادة من هذه المبادرة التي همت ميادين تقنية ومهنية، خاصة تلك المتعلقة بمجال الصحة

في إطار الأسبوع الوطني للصناعة، ترأس كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية السيد أنيس بيرو، بمراكش حفل تسليم شواهد التكوين للصناع التقليديين المستفيدين من دورات التكوين المستمر المدرجة ضمن نشاط محو الأمية الوظيفي والتكوين المهني للبرنامج الأمريكي لتحدي الالفية. واستفاد من هذه الدورات التكوينية على مستوى جهة مراكش- تانسيفت - الحوز أكثر من 447



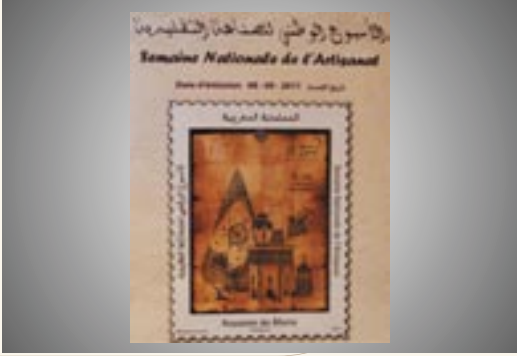
قافلة التمويل تلتقي بالصناع التقليديين في المعارض الجهوية



تم تنظيم قافلة تحت شعار "توفير وسائل النجاح للصناع التقليديين"، عمِلت من خلالها المؤسسات البنكية الموقعة على اتفاقية تمويل الصناع التقليديين، عبر تنظيم أروقة خاصة بالمعارض الجهوية في جل ربوع المملكة، على التعريف بعروض التمويل وتسويقها لفائدة الصناع. ويدخل هذا البرنامج الذي شارك فيه صندوق الضمان المركزي في إطار الجهود الرامية لدعم وضمان الاستثمارات في قطاع الصناعة التقليدية عبر منح قروض لتمويل مختلف المشاريع سواء تعلق الأمر بتلك المطورة من طرف الصناع الفرادى أو المقاولات العاملة بالقطاع، وكذلك تقرب المنتوجات البنكية من الصناع التقليديين وتسهيل الحصول عليها بنسب فائدة تفضيلية وفق مساطر مبسطة، وتحسيسهم بأهميتها ومواكبتهم في عملية الحصول عليها، مما يمكن من التغلب على أهم إشكالات يواجهه الصناع التقليديين والمتعلق بالأساس بصعوبة تمويل المشاريع.

مع الحدث

إصدار طابع بريدي خاص بمناسبة الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية



أصدر بريد المغرب، بمبادرة من كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، طابعا بريديا خاصا بمناسبة الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية والذي تم تقديمه خلال حفل ترأسه كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية، السيد أنيس بيرو، بحضور المدير العام لبريد المغرب، السيد أمين بنجلون التويحي وعدد من الأطر وممثلي حرف الصناعة التقليدية وعدة شخصيات بارزة. ويسلط هذا الطابع البريدي الخاص، الذي طبعت منه 200 ألف نسخة بقيمة 3,5 دراهم، الضوء على حرف الصناعة التقليدية المغربية الأصيلة المتفردة بتنوعها وغناها الثقافي. وينضاف هذا الإصدار إلى سلسلة من الإصدارات الخاصة المكرسة لموضوع الصناعة التقليدية بالمغرب منذ سنة 1950 إلى الوقت الحالي والتي شملت مجالات النحاس والزرايبي والفخار والحلي والأزياء وكذا الخشب.

تحديد ووضع شارات الجودة لمنتجات الصناعة التقليدية

تم الإعلان خلال الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية على مشروع تحديد ووضع شارات الجودة والعلامات التجارية لمنتجات الصناعة التقليدية والتي تعتبر من أهم الآليات التي بإمكانها حماية وضمان استمرارية وتطوير أنشطة هذا القطاع في إطار يشجع الإبداع والابتكار. وقد أُعْتَبِرَ ورش تحديد ووضع شارات الجودة في هذا القطاع، الذي يتم إنجازه من طرف كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية بتشاور مع جميع الفرقاء، بمثابة حماية للمنتوج المغربي من المنافسة الغير المشروعة لبعض منتجات الصناعة التقليدية الدولية. وقد تقرر بموجب دراسة أعدت من طرف الوزارة من أجل وضع استراتيجية في مجال الملكية الصناعية، وضع خمس فئات من شارات الجودة وهي "شارة الامتياز" و"شارة جهوية" و"شارة مضمون" و"شهادة الجودة" و"شهادة حرفي مسؤول" والتي ستهتم في مرحلة أولية 32 منتوجا تقليديا، وتنخرط كلها تحت العلامة المرجعية "حرف المغرب".



تسليم الجائزة الوطنية لأمهر الصانعات والصناع التقليديين



تم تسليم "الجائزة الوطنية لأمهر الصانعات والصناع 2011" خلال حفل نظم في ختام الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية. وتعد هذه الجائزة الوطنية بمثابة تشجيع مهم للصانعات والحرفيين الذين أبانوا عن إبداعات متميزة وقدموا قيمة مضافة للصناعة التقليدية المغربية من خلال المزاجية بين الأصالة والمعاصرة. وتعددت المنتجات المقدمة من طرف الصانعات والصناع بتعدد الجهات المشاركة في هذه المسابقة قد قررت الوزارة تنظيم هذه الجائزة سنويا لتشجيع الصانعات والصناع التقليديين، لكي تنبؤ هذه الصناعة المكانة اللائقة بها على المستويين الوطني والدولي.

شؤون قانونية

إضافة إلى المصادقة على مشروع الميزانية وعلى قبول الهبات والوصايا. أهم مقتضيات المرسوم المتعلق بإحداث وتنظيم الجائزة الوطنية لأمهر الصناع

مرسوم رقم 2.09.192 الصادر في 24 من شعبان 1432 (26 ماي 2011) يتعلق بإحداث وتنظيم "الجائزة الوطنية لأمهر الصناع". الصادر بالجريدة الرسمية 4053.

يرمي المرسوم المتعلق بإحداث وتنظيم الجائزة الوطنية لأمهر الصناع التقليديين المصادق عليه من طرف المجلس الوزاري المنعقد يوم 17 ماي 2011 إلى المساهمة في تشجيع الإبداع و تطوير التقنيات لدى الصناع و الحرفيين التقليديين .

أنواع الجوائز

تشتمل الجائزة الوطنية لأمهر الصناع على الأصناف التالية :

- الجائزة الوطنية للنفوق ؛ الجائزة الوطنية للتميز ؛ الجائزة الوطنية التشجيعية ؛ الجائزة التكريمية .

الفروع المستهدفة

تهتم الجائزة الوطنية لأمهر الصناع الفروع التالية :

- فرع الديكور ؛ فرع الأثاث ؛ فرع المجوهرات؛ فرع الألبسة والإكسسوارات.

الإشراف

تحدث لجنة لتنظيم الجائزة الوطنية لأمهر الصناع، تعين أعضائها السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية. وتتكون من صناع تقليديين مهرة معترف لهم بهذه الصفة ومن مهندسين معماريين ومصممين مرموقين وفنانين تشكيليين ومن شخصيات وازنة تميزت بأبحاثها في التراث الحضاري والثقافي أو باهتماماتها بالحرف التقليدية الفنية. يرأس اللجنة الوطنية لتنظيم الجائزة عضو من بين أعضائها تعينه السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية.

مبلغ الجوائز

يخصص غلاف مالي سنوي بقيمة 1.500.000 درهم (مليون وخمسة مئة ألف درهم) لتنظيم هذه الجائزة.

يمكن بقرار مشترك للوزير المكلف بالصناعة التقليدية والوزير المكلف بالمالية تغيير قيمة هذا الغلاف المالي .

يمنح الفائزون بالجائزة الوطنية لأمهر الصناع مبلغا ماليا يحدد قدره حسب كل صنف من أصناف الجائزة كما يلي :

- الجائزة الوطنية للنفوق : مئة ألف درهم (100.000 درهم)؛
- الجائزة الوطنية للتميز : ستون ألف درهم (60.000 درهم)؛
- الجائزة الوطنية التشجيعية: أربعون ألف درهم (40.000 درهم)؛
- الجائزة التكريمية: خمسون ألف درهم (50.000 درهم).

أهم مقتضيات قانون النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية بعد التعديل

يمكن تلخيص أهم المقتضيات التي جاء بها القانون رقم 18-09 الخاص بالنظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية فيما يلي :

- توسيع وتقوية مهام واختصاصات غرف الصناعة التقليدية
- مسك سجل الصناع ومقاولات الصناعة التقليدية؛
- تقديم الدعم لمقاولات الصناعة التقليدية وللصناع التقليديين؛
- المساهمة في تأطير مراكز التكوين المهني وإحداث مراكز للتدرج المهني؛
- إنعاش و تسويق منتجات الصناعة التقليدية؛
- الوساطة والتحكيم بين الحرفيين؛
- تمثيل مصالح مقاولات الصناعة التقليدية والصناع التقليديين؛
- تقديم مهام استشارية ومهام أخرى يمكن أن تمنح لفائدة مقاولات الصناعة التقليدية والصناع التقليديين في إطار تعاقدي .

تنظيم عمل أجهزة غرف الصناعة التقليدية

- وضع ضوابط وآليات تهتم بتنظيم أجهزة وهيكل الغرف من جمعية عامة ومكتب ولجان وتحديد اختصاصاتها بكل وضوح؛
- إلزام الغرف بوضع نظامها الداخلي وتكوين لجانها؛
- تحديد الحالات التي توجب توقيف وحل أجهزتها والإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الصدد .

مراجعة مدة انتداب مكاتب غرف الصناعة التقليدية

- تمديد مدة انتداب أعضاء مكاتب غرف الصناعة التقليدية إلى ست سنوات بدل ثلاث سنوات لمنح المكاتب المسيرة الوقت الكافي لتنفيذ برامجها ومخططاتها .

التنظيم المالي لغرف الصناعة التقليدية

- توفير مصادر إضافية لتنويع وتدعيم مداخيل غرف الصناعة التقليدية ، إذ سيصبح بمقدور الغرف اللجوء إلى قنوات أخرى للتمويل ، كالمؤسسات البنكية و استخلاص مقابل عن الخدمات و الاستشارات الممنوحة من طرفها للغير .

تنظيم مجال الوصاية على غرف الصناعة التقليدية

- يتضمن القانون المعدل مقتضيات جديدة تتعلق بسلطة الوصاية وتحديد الميادين التي تشملها، مع مراعاة تخويل الغرف لهامش جد مهم لممارسة اختصاصاتها في إطار من الاستقلالية والمبادرة .

جامعة غرف الصناعة التقليدية

- وجوب انتظام غرف الصناعة التقليدية في إطار جامعة، مع جعلها تخضع في تدبير شؤونها الإدارية و المالية إلى جميع القوانين والأنظمة المطبقة على غرف الصناعة التقليدية؛
- تحديد بعض الاختصاصات والمهام للجامعة لتجاوز الفراغ الحاصل في هذا الشأن مثل انتخاب أعضاء المكتب وتكوين اللجن وانتخاب ممثلي الغرفة في مجالس العمالات أو الأقاليم؛
- تعهد إلى الجمعية العامة مهمة المصادقة على مشروع النظام الداخلي للغرفة والمصادقة على المخططات وبرامج عمل الغرف،

عقد اتفاقية مع الأبنك لتمكين الصناع التقليديين من الإستفادة من تمويلات بنكية تحفيزية

شكل التوقيع على اتفاقية بين كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والبنك الشعبي ومجموعة القرض الفلاحي للمغرب والتجاري وفابنك لمنح الصناع والحرفيين تحفيزات جديدة لتمويل وإنجاز الدراسات الخاصة بمشاريعهم، بحكم أن أغلب المشاريع تعاني بالخصوص من صعوبة الاستفادة من التمويلات الكافية، من بين أهم المبادرات المعلنة خلال أسبوع الصناعة التقليدية.



تنفيذا لعقد برنامج "رؤية 2015" الخاص بقطاع الصناعة التقليدية الموقع بتاريخ 20 فبراير 2007، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والذي يهدف بالأساس إلى خلق فرص شغل إضافية والرفع من مداخيل الصناع التقليديين، قامت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية بالتوقيع على اتفاقية مع البنك الشعبي ومجموعة القرض الفلاحي للمغرب والتجاري وفابنك، تهدف إلى وضع منتجات بنكية متلائمة وحاجيات الصناع التقليديين من حيث الاستثمار والتسيير.

وتدخل الاتفاقية في إطار الجهود المبذولة من طرف الوزارة للدفع بالقطاع على كل المستويات وخصوصا على صعيد توفير حلول بنكية ملائمة لمتطلباتهم، تشمل قروض للاستثمار وبناء المشاريع وشراء التجهيزات اللازمة وطرق إعداد الملفات والحصول على القروض وتتبع سدادها بانتظام.

بموجب الاتفاقية الشركاء يتعهد بالعمل على توفير عروض بنكية تتلاءم وطبيعة القطاع. تنمية عرض المؤسسات البنكية من حيث قروض الاستثمار والتسيير لفائدة الصناع التقليديين، التزمت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية في هذا الإطار بتسخير الإمكانيات اللازمة لإنجاح هذه الاتفاقية وذلك عبر إحداث شبائيك للتوجيه والمصاحبة بجميع مديرياتها الترابية ووضع رهن إشارتها الموارد البشرية والمادية الضرورية فضلا عن إمداد المؤسسات البنكية بجميع المعطيات القطاعية الضرورية وتخصيص فضاءات خاصة بالمؤسسات البنكية داخل التظاهرات والمعارض المنظمة من طرف قطاع الصناعة

التقليدية، وذلك بهدف إخبار وتمحيس الصناع بالمنتجات التمويلية. من جهتها، تلتزم المؤسسات البنكية بموجب الاتفاقية بوضع برامج تواصلية للتعريف وتمحيس الصناع التقليديين فيما يخص المنتجات التمويلية الخاصة والمعدة لفائدتهم، كما تتعهد بالمشاركة في قوافل التمويل وتنشيط الأروقة المخصصة لهم على هامش التظاهرات والمعارض المنظمة من طرف قطاع الصناعة التقليدية. وقد تم تنظيم أول قافلة تمويل، تحت شعار "توفير وسائل النجاح للصناع التقليديين"، خلال الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية المنظم في شهر

شتنبر الماضي وذلك عبر تنظيم أروقة خاصة بالمعارض الجهوية في جل ربوع المملكة للتعريف بمنتجات التمويل وتسويقها لفائدة الصناع التقليديين. ويدخل هذا البرنامج الذي شارك فيه صندوق الضمان المركزي في إطار تقريب المنتجات البنكية من الصناع التقليديين وتمحيسهم بأهميتها ومواكبتهم في عملية الحصول عليها. وستقوم الأبنك/الشركاء كذلك في إطار هذه الاتفاقية بمساعدة الصناع التقليديين في مراحل إعداد ملفات القروض وإمدادهم بالتوجيهات الضرورية وإخبارهم بجميع المقترضات المنصوص عليها وبكل المستجدات التي قد تهم عروض التمويل. كما ستقوم بتبسيط وتسهيل مساطر منح القروض البنكية بالنسبة للصناع التقليديين وتعميم المنتجات البنكية على جميع شبكات الوكالات البنكية والعمل على توجيه الصناع التقليديين عبر هذه الشبكات. كما تعهدت المؤسسات البنكية بإخبار كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية بالمعطيات والمؤشرات المتعلقة بعملية تمويل الصناع التقليديين والمساهمة في عملية تأطير وتتبع الصناع التقليديين الراغبين في منتجات التمويل.

إحداث لجنة تتبع لتقييم منجزات الاتفاقية

تم إحداث لجنة تتبع مكونة من ممثلين عن كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية وعن المؤسسات البنكية بهدف تتبع تنفيذ الاتفاقية. وتعد هذه اللجنة اجتماعاتها مرة كل ستة أشهر لتقييم تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية الإطار واقتراح، عند الاقتضاء، الحلول الكفيلة بتجاوز الصعوبات المواجهة خلال مراحل التنفيذ. كما سيتم تقييم أهم المؤشرات المتعلقة بتمويل قطاع الصناعة التقليدية كعدد الملفات التي تم البث فيها والمبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة وأسباب رفض الملفات والمبلغ المالي للديون الغير المسددة، الخ. وذلك بصدد إعداد وتقديم اقتراحات على لجنة القيادة لإدخال التعديلات الممكن إدراجها على الاتفاقية المبرمة.